

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً
أما بعد

أجدد لأستاذتنا الأستاذة الدكتورة الفاضلة: ميار وليد وافر الشكر وجزيل الثناء والاحترام والتقدير على طيب تعاملها وكرم أخلاقها وتواضعها وقربها من الجميع وبذلها العلم والمصاهرة والتواصي به وإني قبل أن أقدم نقدي المتواضع لهذه الجزئية من البحث لأقدم عذري بين يدي ذلك إذ أن مثل هذه البحوث العلمية المحكمة لا تنشر إلا بعد تعديل وتمحيص وتنقيح بين يدي مختصين دكاترة مؤهلين سبق علمهم وأشرفوا على ربما مئات البحوث العلمية فكيف لمثلي أن ينقد أو يعقب أو يوجه حينئذ!

وحسبي أنني أنا المستفيد الأول والأخير من الاطلاع على مثل تلك البحوث والوقوف عليها والتعلم ممن سبقنا والله أسأل أن يكتب التوفيق والسداد للدكتورة ميار وليد ولجميع زملائها الذين نتعلم على أيديهم في المقررات الأخرى كما أسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا أنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

وستتضمن هذه الورقة البحثية بحسب التكليف على التعليق على المقارنة وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه لدراسات في مجال البحث نوجزها في الآتي:

فابدأ مستعيناً بالله عز وجل:

المسألة الأولى:

وهنا نقترح عنوان لبحث في مجال تخصصي وهو في التخصص ذا الشأن القانوني والقضائي الشرعي وهذا العنوان يشير إلى متغيرين مؤثرين أحدهما تابع والآخر مستقل وعنوان الدراسة هو (القواعد الفقهية المتعلقة بالإثبات في النزاعات الحقوقية)

المسألة الثانية:

وهنا أورد بعض الدراسات البحثية المتخصصة المتعلقة بموضوع البحث وهذه الدراسات تعد من الدراسات الحديثة وسنعلق على أبرز ما تضمنته تلك الدراسات من الجوانب الإيجابية والسلبية.

أولاً: دراسة بعنوان "مقياس القواعد الفقهية"

للباحث محمد بوركاب وقد تضمنت بصورة عامة على تعيين القواعد الفقهية وتمييزها عن غيرها من القواعد مثل القواعد الأصولية كما امتازت هذه الدراسة إلى كونها قررت وصنفت القواعد الفقهية وقسمتها من حيث الشمول فمنها قواعد كلية ومنها قواعد أغلبية ومنها قواعد خاصة كما ان ما يميز هذه الدراسة تقرير مسألة الفروقات بين القاعدة الفقهية والضابط الفقهي وأما ما يؤخذ على هذه الدراسة من وجهة نظري وأرى أنها تقلل من قيمتها العلمية الاستطرادات التي أوردها الباحث وهي خارجة عن الحاجة كذلك كثرة التقسيمات وتداخلها وتفرع بعضها من بعض مما يشتت القارئ كما أن من المآخذ الجوهرية على هذه الدراسة وهذا أمر مستغرب عدم تضمين الباحث في بحثه مشكلة الدراسة وأهداف الدراسة واسئلتها وهذا أمر يدعو للاستغراب كما أنه يفوت معه شرط البحث العلمي المكتمل إذ أن هناك معايير للبحث العلمي لازمة لا بد من وجودها ومنها ما ذكرته.

ثانياً: دراسة بعنوان "الاستثناء من القواعد الفقهية":

للباحث جمال شاكر عبدالله وقد تضمنت هذه الدراسة في طرح جانب مهم وأرى أن الباحث وضع يده على مشكلة من أهم ما يرد في مسألة القواعد الفقهية وهي مسألة الاستثناء من القواعد الفقهية إذ أن الأصل أن القاعدة الفقهية الأصل أن أحكامها تعم جميع جزئياتها ولكن أحياناً أن التخرج على القاعدة الفقهية يعرض له أمر قد يعكر على الفقهية وهو ورود المستثنيات من هذه القاعدة وهذا ما أرادت هذه الدراسة تقرير مسأله كما أنه من المسائل الإيجابية لهذه الدراسة أنها أوردت جانباً كبيراً وحصرت جانباً كبيراً من المستثنيات على كل قاعدة مع كثرة القواعد الفقهية وهذا امر شاق وعسير ولكنه يحسب للباحث كما أن ما يميز هذه الدراسة هو

أنها جمعت بين الجانب النظري و التطبيقي لكل قاعدة فقهية كذلك مما يميز هذه الدراسة اتساق الأهداف ودقتها ووضوحها وأما ما يؤخذ على الباحث في هذه الدراية من وجهة نظري عدم الترابط ما بين النتائج والتوصيات إذ أن النتائج خلصت إلى حصر القواعد الفقهية التي تردّها الاستثناء لكن الباحث في التوصيات أوصى بدراسة القواعد التي يدخلها الاستثناء وأما قد يكون مشروع لبحث قادم كما أنه بالنظر إلى طول هذه الدراسة وتفرعاتها الكثيرة أرى أن التوصيات التي خرجت بها قد تكون قليلة أو معدومة إذ انها لم تخرج إلا بتوصية واحدة والتي ذكرتها أنفاً كما أنها متعارضة كذلك مع النتائج كما أنه مما يعاب على هذه الدراسة من وجهة نظري أن المراجع لم تكن متنوعة بقدر تفرعات ومساءل هذه الدراسة كما أنه مما يؤخذ على الباحث في مسألة المراجع أنه لم يقسم المراجع إلى أقسام بحسب التخصص فمثلا المراجع الشرعية في قسم واللغة العربية في قسم والقانون في قسم.